المجلس الأعلى للقضاء

SUPREME JUDICIAL COUNCIL

التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠

يناير - ديسمبر

إعداد: الأمانة العامة المجلس الأعلى للقضاء

إن مرحلة العمل المقبلة، بآمالها وتطلعاتها، تستدعي منا جميعا حماية أركان دولة القانون وإرساء سيادته، بالاستمرار في الارتقاء بقطاع العدالة بمؤسساته، وخدماته، وإجراءاته لحماية مصالح المتقاضين، هذا فضلًا عن مواصلة الجهود في تطوير التشريعات التي تعزز حقوق المواطنين. ونشير هنا، بشكل خاص، إلى القانون الصادر بشأن العقوبات والتدابير البديلة التي يجوز للقاضي أن يأمر بها بدلًا من العقوبة الأصلية، ونوجه بضرورة تعاون كافة الجهات المعنية، بتطبيق نصوصه المرسخة للاستقرار المجتمعي، والهادفة إلى مراعاة ظروف المحكومين بمنحهم سبل استئناف دورهم الإيجابي في المجتمع. وأتوجه هنا بالشكر الجزيل للسلطة القضائية والقائمين عليها على جهودهم المباركة والحثيثة لترسيخ أركان العدالة وحفظ الحقوق والحريات.

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة – حفظه الله ورعاه

ولي العهد الأمين ـ رئيس مجلس الوزراء

المحتويات:

فلسفتنا والرؤية والرسالة ومنظومة القيم	8
الخطة الاستراتيجية 2021-2023	10
استشراف المستقبل	12
اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء	14
مؤشرات العمل القضائي	16
إلغاء الإجازة القضائية	18
تسيير عمل المحاكم في جائحة كوفيد - 19	19
مؤشرات أداء المحاكم	21
مشروع قضاة المستقبل	48
الوساطة لتسوية المنازعات	50
تشريعات 2020	51
مبادئ محكمة التمييز بشأن إدارة الدعوى	52
نتائج أعمال التفتيش والإشراف القضائيين	55
إحصائية التدريب القضائي	56
مكتب خدمات المتقاضين	57
فعاليات	58

بواعثنا (فلسفتنا)

إننا نؤمن بأن العدالة الناجزة متمثلة في حفظ الإنسان في عرضه، وماله، ونفسه، ومعتقده، وعقله، هي الركن الأساس لرقي المجتمع واستقراره.

تطلعاتنا (رؤيتنا)

عدالة ناجزة لحفظ الإنسان واستقرار المجتمع.

روايتنا (الرسالة)

نحقق العدالة للإنسان ليرتقي المجتمع، بزرع الثقة بنجاعة الأحكام، وبتيسير الخدمات، والتأكيد على تحقيق احتياجات ورضا المتقاضين، وسنحقق ذلك بالتخطيط والتطوير الدائمين لمواردنا القضائية، وكفاءة وتيسير إجراءاتنا وعملياتنا الإدارية.

منظومة القيم

القيم في المنظومة القضائية تعتبر من أهم عناصر النجاح لكسب ثقة المجتمعين المحلي والدولي، وهي ركن أساسي ومهم لنشر ثقافة وأساليب التعامل في بيئة العمل القضائي.

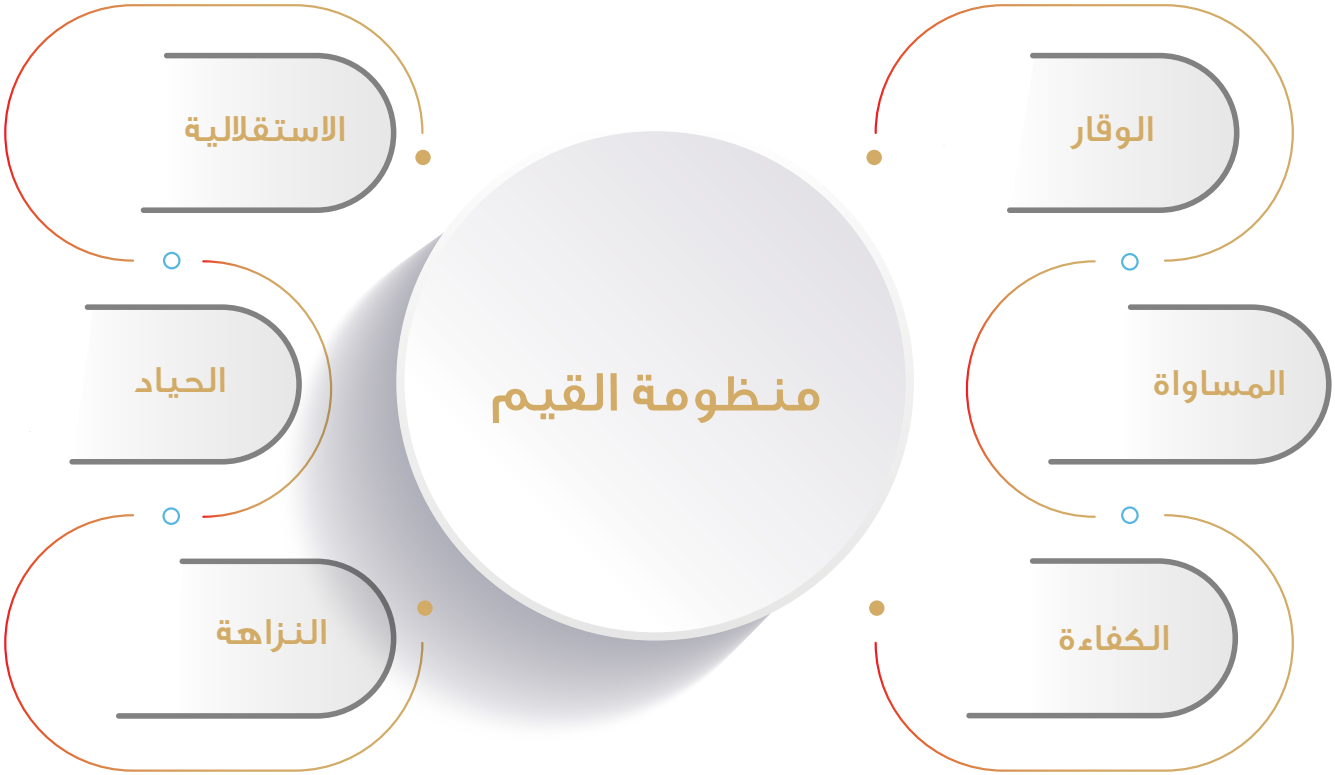

الخطة الاستراتيجية 2021-2023

حرصًا من المجلس الأعلى للقضاء بمملكة البحرين، على التطوير المستمر لأدائه، ومواكبة المتغيرات المؤثرة في نمط العمل القضائي، شرع في تطوير خطة استراتيجية للسنوات 2021-2023 من بعد إتمام الدورة الإستراتيجية للسنوات (2016-2020) التي تمكن المجلس من خلالها من تحقيق العديد من المنجزات المتعلقة برفع كفاءة العمل القضائي وجودة آلياته، وتطوير الكفاءات القضائية البحرينية لتمكينهم من الأخذ بزمام العمل والمسئوليات القضائية.

والتي يمكن تحقيقها بالأهداف التشغيلية الثلاثة:

الثقة المجتمعية (المحلية والدولية) بالقضاء البحريني	التيسير وسهولة الوصول إلى الخدمات القضائية	تحقيق احتياجات ورضا المتقاضين
⬇	⬇	⬇
التخطيط وتطوير السياسات الإجرائية والقضائية	إدارة الموارد البشرية والبنى التحتية للخدمات القضائية	تطوير الإجراءات القضائية والعمليات الإدارية

استشراف المستقبل

جودة الأحكام

تطوير نظام المهن القانونية
قاعدة المعلومات القضائية
جودة التقارير الفنية
محاكم متخصصة / قضاة خارجيون

المؤثرات الخارجية

القضايا الأسرية
إشكاليات الملاءة المالية / المصرف المركزي
قضايا شركات الاتصالات

القيادة والاداء القضائي

التأهيل القيادي
التدريب القضائي المستمر
إرشادات وتعليمات قضائية

الاداء الإداري

نظام متابعة الإجراءات
نظام إدارة الشكاوى
الإجراءات القضائية
تطوير محاكم التنفيذ
الإبداع والتطوير المستمران
التحول الإلكتروني

استشراف المستقبل

الإدارة الاستراتيجية

انظمة الإدارة الاستراتيجية / الإحصاء والمؤشرات
اللجنة التوجيهية
التواصل مع الشركاء
التقييم الخارجي
الإعلام المؤسسي الداخلي

الرأي العام

الاعلام القضائي
الهوية المؤسسية
السياسة الإعلامية
الدليل الاجرامي المبسط

تطوير الموارد

المبنى المستقبلي
لوحات المرافق الإرشادية
التخطيط المستقبلي للموارد
نظام إدارة قاعات المحاكم

اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء

جلالة الملك يستقبل أعضاء المجلس الأعلى للقضاء

- الإشراف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة لها، واتخاذ ما يلزم من أجل ذلك.
- اقتراح تعيين وترقية القضاة وأعضاء النيابة العامة وكل ما يتعلق بشأنهم.
- إبداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة.
- جميع المسائل المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002 بإصدار قانون السلطة القضائية وتعديلاته.

"يجتمع أعضاء المجلس الأعلى للقضاء أربع مرات
سنويًا على الأقل بصفة
منتظمة وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، ويكون
صحيحًا بحضور أغلبية أعضائه،
وتكون مداولاته سرية، وتصدر قراراته وتوصياته
بأغلبية الحاضرين، وعند تساوي
الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس"

مؤشرات العمل القضائي

حققت مملكة البحرين مركزًا متقدمًا في المؤشر الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في مجال إنفاذ العقود الذي يقيّم مدى فعالية الإجراءات القضائية حيث تقدمت المملكة 69 رتبة لتصبح في الترتيب الـ 59 على مستوى العالم والرابعة على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتحقق بذلك أكبر معدل تقدم سنوي في هذا المجال على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما حققت المملكة تقدم 33 مرتبة في مؤشر إعادة التنظيم والإفلاس لتصبح في المرتبة الـ 60 عالميًا والـ 2 إقليميًا.

ويأتي هذا على مستوى المؤشر الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال لتكون مملكة البحرين ضمن العشر الدول الأكثر تحسنًا في هذا المؤشر من أصل 190 دولة، إذ أشاد البنك الدولي بالمبادرات التي قامت بها المملكة في هذا المجال كإنشاء محكمة تجارية متخصصة وتحديد الحد الأقصى للفترات الزمنية لأهم مراحل الدعوى، إضافة إلى إتاحة خدمات إلكترونية جديدة أهمها التبليغ الإلكتروني عبر الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني.

وفق تقرير البنك الدولي

البحرين تتقدم عالميًا

في مؤشري إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار

ترتيب البحرين في المؤشرات القضائية

التقدم 69 مرتبة

128

التقدم 33 مرتبة

93

إنفاذ العقود (المحاكم التجارية)

عالميًا	إقليميًا
59	4

إعادة التنظيم والإفلاس

عالميًا	إقليميًا
60	2

إلغاء الإجازة القضائية

إلغاء الإجازة القضائية لجميع المحاكم بدرجاتها، ساهم إلى حدٍّ كبير في تسريع وتيرة حسم الدعاوى القديمة كإحدى المبادرات التطويرية التي تبناها المجلس الأعلى للقضاء، حرصًا على تحقيق العدالة الناجزة وإرساء الحقوق في المجتمع بشكل فاعل، حيث عمل السادة القضاة طوال العام بكامل طاقاتهم من أجل حسم أكبر قدر من الدعاوى ومنع تراكمها، وهو إنجاز يُضاف إلى سلسلة إنجازات المجلس الأعلى للقضاء.

تسـييـر عـمـل المحـاكـم في ظـل جائحـة كـورونـا (كـوفيـد – 19)

يشهد العالم اليوم في ظل جائحة كورونا covid-19، حالة من التوقف وتعليق العمل في أوساط العديد من القطاعات، ومنها القطاع القضائي الذي تأثر وتعطل في العديد من الدول المتقدمة، إلا أنه في مملكة البحرين – ولله الحمد – لم يتوقف أو يتعطل، بل كان له السبق في مواصلة خدماته وعمله في ظل تداعيات هذه الأزمة.

حيث وضع المجلس الأعلى للقضاء وبالتعاون المثمر والمستمر مع وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف خطة احترازية ووقائية في ظل جائحة كورونا، ارتكزت على الموازنة بين مصلحتين:

الأولى: استمرار مصالح المتقاضين وصيانة حقوقهم في المحاكم من دون توقف، وتحقيق العدالة الناجزة.

الثانية: حماية صحة وسلامة القضاة والموظفين والمتعاملين من محامين ومراجعين وغيرهم وعدم انتشار العدوى.

وتمحورت هذه الخطة الاحترازية والوقائية في محاكم البحرين في الآتي:

أولاً: التـوسع في استخـدام الخـدمـات الإلكتـرونية في المحـاكـم:

بدءًا من رفع الدعوى وسداد رسومها إلكترونيا من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية في مختلف أنواع الدعاوى وبجميع درجات التقاضي، مرورًا بتقديم الطلبات والمذكرات والمستندات إلكترونيا عوضًا عن حضور الجلسات ويعتبر ذلك حضورًا، ويستثنى من ذلك جلسات المحاكم الجنائية نظرًا لخصوصيتها، وانتهاء بتخصيص شاشات خارج قاعات المحاكم لعرض الأحكام الصادرة خلال الجلسات كما يعلن بها الخصوم إلكترونيا، بالإضافة إلى النطق بها في الجلسة ذاتها.

وذلك طبقًا للقرارات الصادرة عن وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء في هذا الشأن، وبالتعاون مع وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

كما صدر القانون رقم (7) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، الذي أجاز استخدام الوسائل الإلكترونية في مباشرة وإثبات الإجراءات في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، كما أجاز تسجيل وبث وإرسال مجرياتها ووقائعها صوتيا ومرئيا وإلكترونيا وعبر الأثير.

وقد أسهمت الخدمات الإلكترونية بشكل محوري في دعم ومساندة عمل المحاكم، وتعزيز سرعة الفصل في الدعاوى، وتيسير الخدمات القضائية والعدلية أمام المتقاضين والمحامين.

ثانيًا: التباعد الاجتماعي في المحاكم:

من خلال تنظيم حضور الخصوم أو المحامين لقاعات المحاكم على دفعات، وكذلك تقليص عدد الجلسات لكل محكمة وعدد الدعاوى المنظورة في كل جلسة، وتنظيم ترك مسافة بين الحضور أنفسهم وأيضًا بينهم وبين المنصة.

وذلك طبقًا لقرارات نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء – رئيس محكمة التمييز – في هذا الشأن.

كما تم اعتماد استخدام السادة القضاة للشبكة الخاصة الافتراضية VPN بهدف الوصول إلى نظام المحاكم الإلكتروني وتصفح ملف الدعوى الإلكتروني من كل مكان وفي أي وقت.

مؤشرات أداء المحاكم:

الأداء الإجمالي للمحاكم:

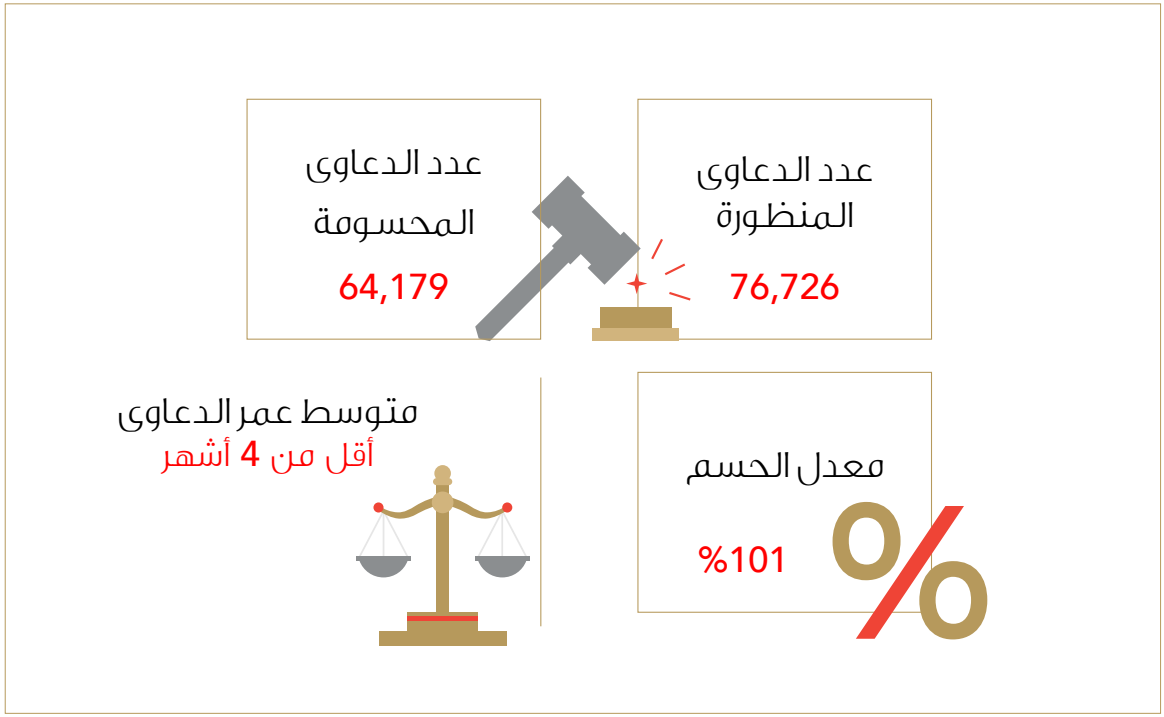

المؤشرات:

متوسط عمر
الدعاوى الجارية
5 أشهر

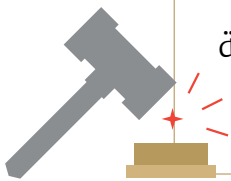

نسبة الدعاوى المحسومة
التي عمرها أقل من 6 أشهر
%87

نسبة الدعاوى المحسومة
التي عمرها أقل من 3 أشهر
%67

%

نسبة القرارات في محاكم
التنفيذ التي تتخذ خلال 5 أيام
%90

أولًا: محاكم التمييز:

تختص بالنظر في الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم العليا والمحاكم الكبرى الاستئنافية في الدعاوى المدنية والجنائية والشرعية.

الطعون المدنية	الطعون الجنائية	الطعون الشرعية

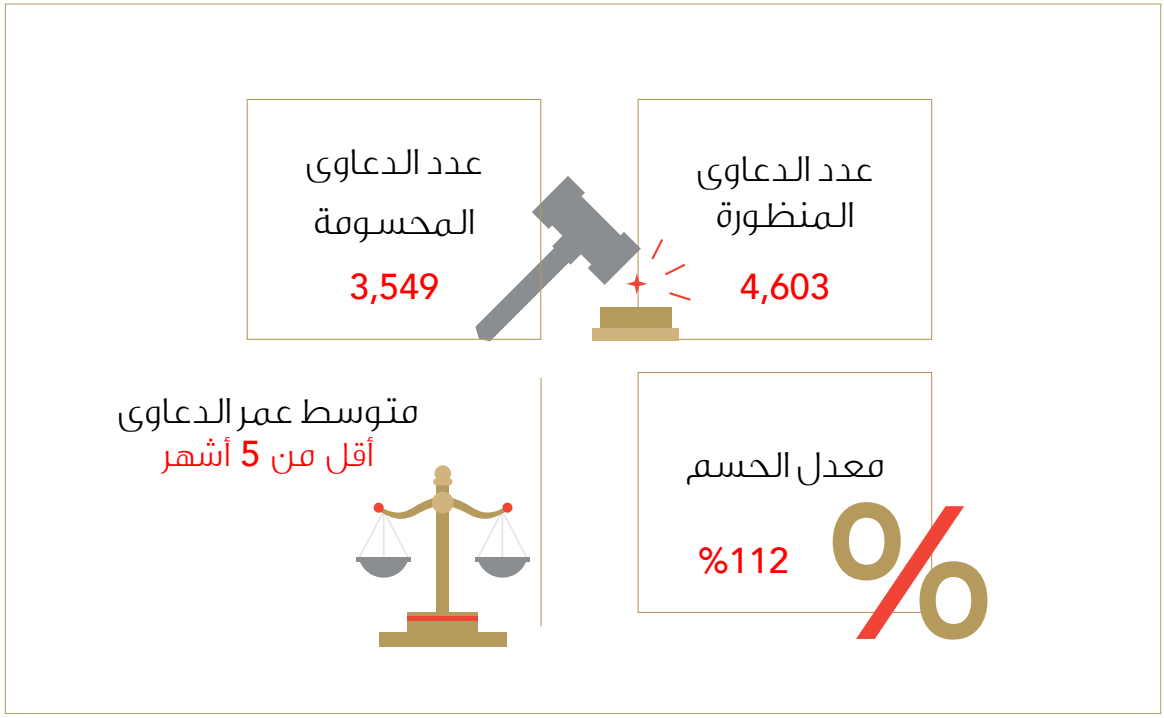

ثانيًا: محاكم الاستئناف:

تختص بالنظر في الأحكام النهائية الصادرة عن محاكم أول درجة المدنية والجنائية والشرعية.

محاكم الأستئناف العليا:

الاستئناف المدني	الاستئناف الجنائي	الاستئناف الشرعي

المحاكم الكبرى الأستئنافية:

الاستئناف المدني	الاستئناف الجنائي	الاستئناف الشرعي

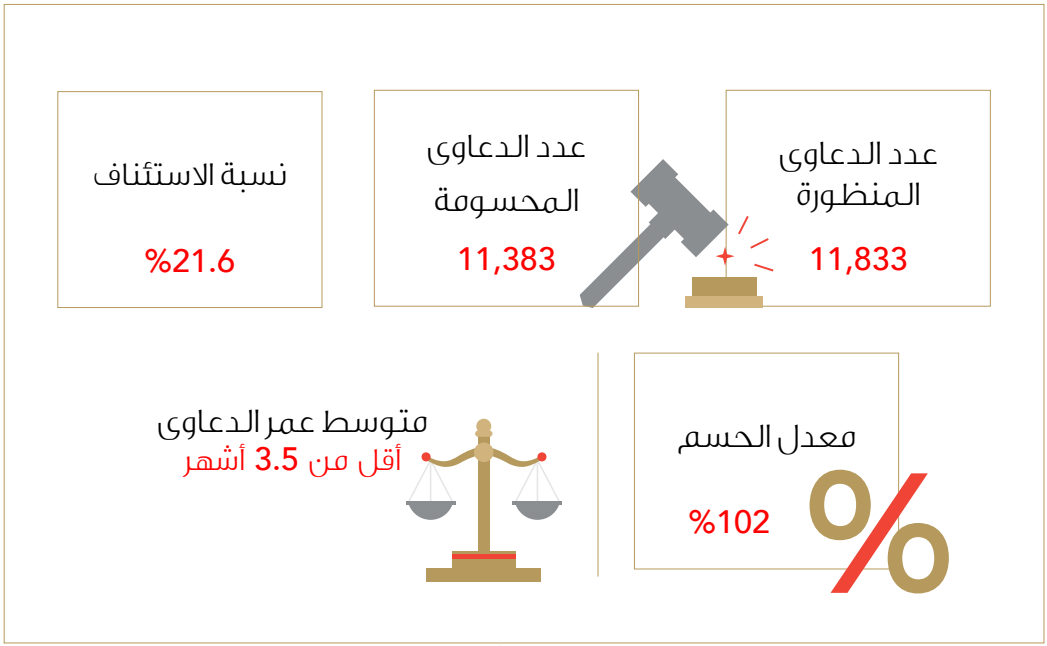

ثالثاً: محاكم اول درجة:

تختص بالنظر في جميع الدعاوى المدنية والجنائية والشرعية.

الصغرى المدنية	الصغرى الجنائية	الصغرى الشرعية	الكبرى المدنية	الكبرى الجنائية	الكبرى الشرعية

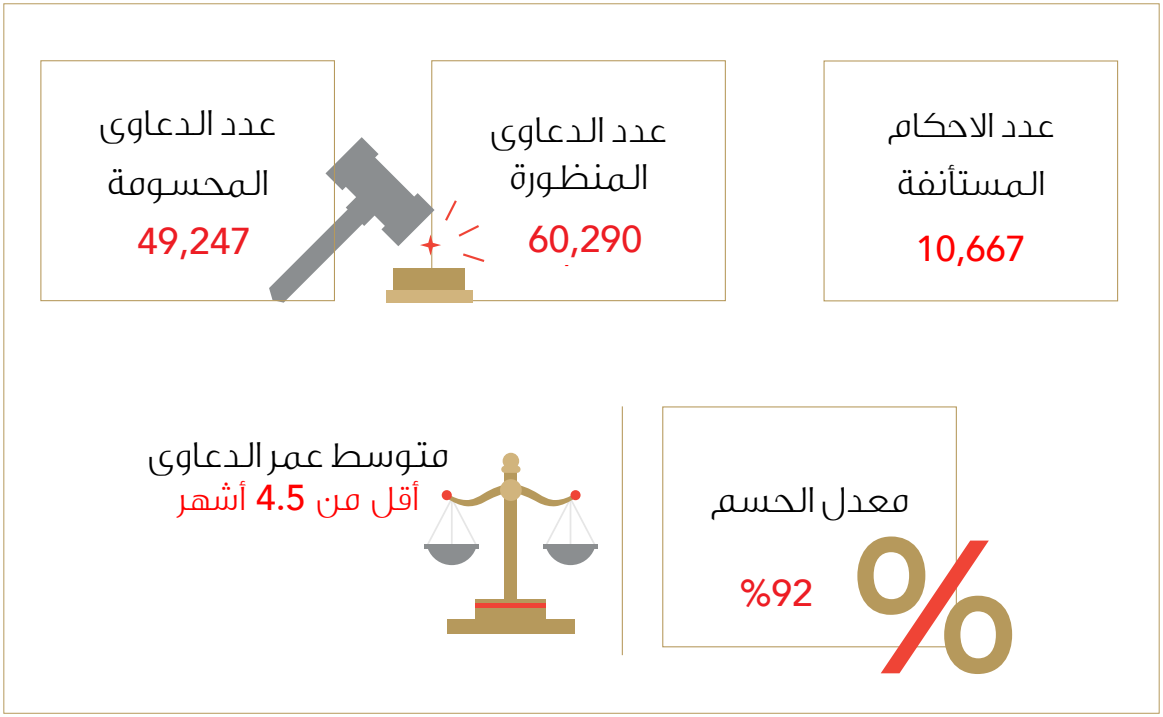

رابعًا: المحاكم المتخصصة:

أولًا: المحاكم المدنية:

تختص بالنظر في الدعاوى المدنية بأنواعها كافة مثل الدعاوى العقارية، تنفيذ الأحكام الأجنبية، الأحوال الشخصية لغير المسلمين.

الصغرى المدنية	الكبرى المدنية	الاستئناف الكبرى المدنية	الاستئناف العليا المدنية	التمييز المدنية
(5) دوائر	(4) دوائر	(1) دائرة	(2) دائرتان	(2) دائرتان

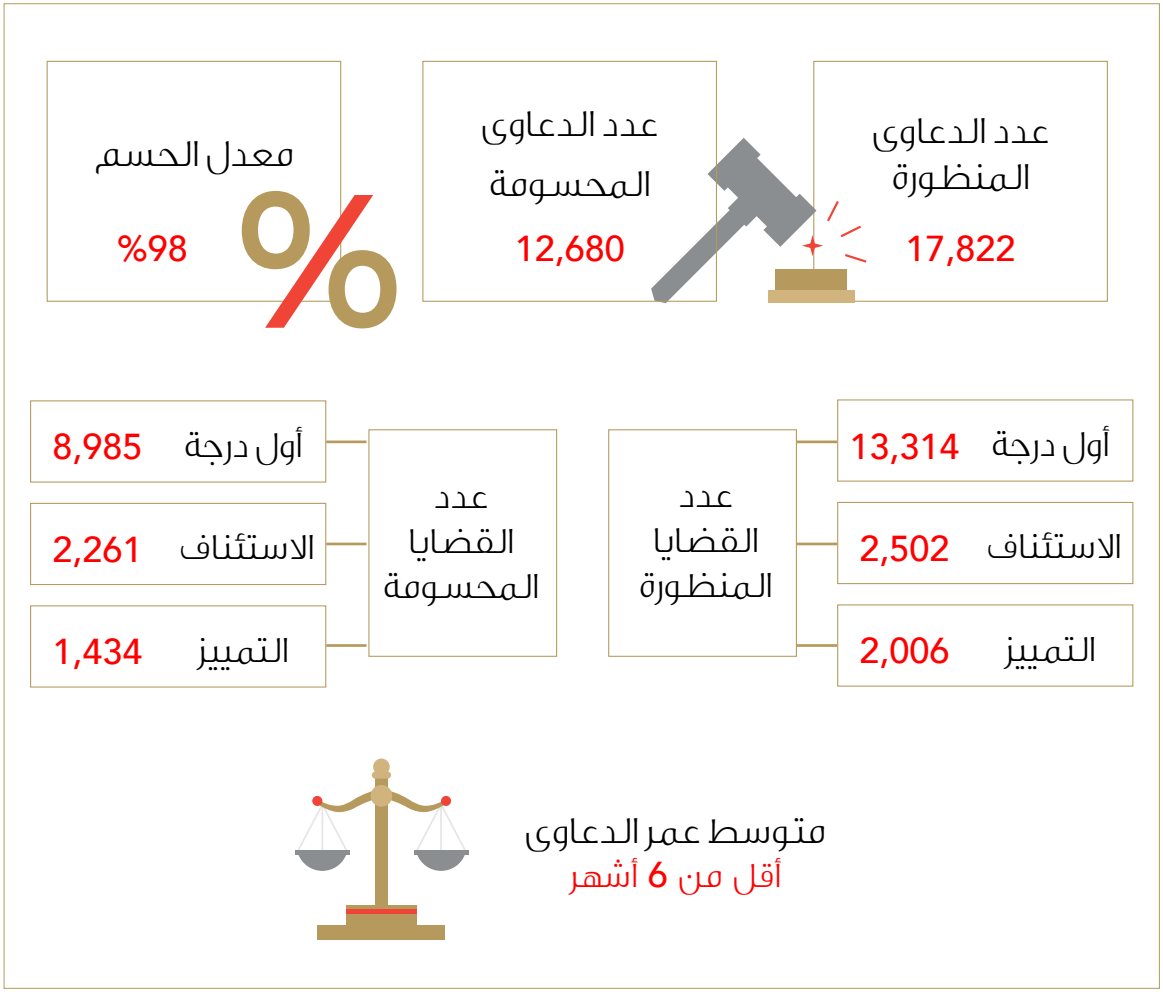
عدد الدعاوى المنظورة
17,822
عدد الدعاوى المحسومة
12,680
معدل الحسم
%98
عدد القضايا المنظورة
أول درجة 13,314
الاستئناف 2,502
التمييز 2,006
عدد القضايا المحسومة
أول درجة 8,985
الاستئناف 2,261
التمييز 1,434
متوسط عمر الدعاوى
أقل من 6 أشهر

ثانيًا: المحاكم الجنائية:

تختص في نظر دعاوى الجنح والجنايات.

الصغرى الجنائية	الكبرى الجنائية	الاستئناف الكبرى الجنائية	الاستئناف العليا الجنائية	التمييز الجنائي
(8) دوائر	(2) دائرتان	(2) دائرتان	(2) دائرتان	(1) دائرة

عدد الدعاوى المنظورة

3,3419

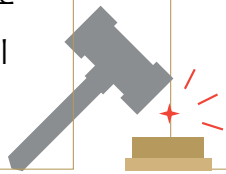

عدد الدعاوى المحسومة

2,9283

معدل الحسم

%102

عدد القضايا المنظورة

- أول درجة 26,808
- الاستئناف 5,599
- التمييز 1,012

عدد القضايا المحسومة

- أول درجة 2,3010
- الاستئناف 5,405
- التمييز 868

متوسط عمر الدعاوى

أقل من 4 أشهر

ثالثاً: المحاكم الشرعية:

تختص في نظر الدعاوى الشرعية مثل: الطلاق، النفقة، حضانة الأبناء، الخلع، إثبات النسب.

الصغرى الشرعية	الكبرى الشرعية	الكبرى الشرعية بصفتها الاستئنافية	الاستئناف العليا الشرعية	التمييز الشرعي
(5) دوائر	(4) دوائر	(4) دوائر	(2) دائرتان	(1) دائرة

عدد الدعاوى المنظورة

8,053

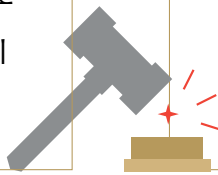

عدد الدعاوى المحسومة

6,998

معدل الحسم

%101

عدد القضايا المنظورة

أول درجة	6,445
الاستئناف	1,344
التمييز	264

عدد القضايا المحسومة

أول درجة	5,377
الاستئناف	1,412
التمييز	209

متوسط عمر الدعاوى

أقل من 2.6 شهر

رابعًا: المحاكم المستعجلة:

تختص بالنظر في جميع الدعاوى المستعجلة، التي يكون فيها اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بصفة مؤقتة مع عدم المساس بأصل الحق، كما يحق لقاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب أحد الخصوم توقيع أحد الإجراءات التحفظية التي من شأنها الحفاظ على سير العدالة مثل: (المنع من السفر، الحراسة القضائية، الحجز على الأموال وإثبات حال).

الصغرى المستعجلة	الاستئناف الكبرى المستعجلة	التمييز المستعجلة
(1) دائرة	(1) دائرة	(1) دائرة

عدد الدعاوى المنظورة

991

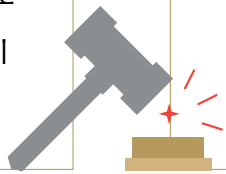

عدد الدعاوى المحسومة

907

معدل الحسم

%102

عدد القضايا المنظورة

أول درجة	800
الاستئناف	154
التمييز	37

عدد القضايا المحسومة

أول درجة	746
الاستئناف	135
التمييز	26

متوسط عمر الدعاوى

أقل من 3 أشهر

خامساً: المحاكم التجارية:

تختص بالدعاوى التي يكون طرفاها من الشركات التجارية وأحد طرفيها من الشركات الأجنبية، أو أحد طرفيها شركة تأمين أو بنكًا تجاريًّا أو مؤسسة أو شركة مالية أو مصرفية مرخَّصًا لها بموجب أحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، الصادرة بالقانون رقم (64) لسنة 2006 وتعديلاته، عدا الدعاوى التي تُرفع من المضرور وَفْقًا لأحكام المرسوم بقانون رقم(3) لسنة 1987 في شأن التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات، ويشمل اختصاصها كذلك الدعاوى المتعلقة بإعادة التنظيم والإفلاس، المتعلقة بحل وتصفية الشركات التجارية، وكذلك المتعلقة بالعقود التجارية بين الشركات التجارية بشأن بيع وتوريد البضائع، والأسهم والسندات وغيرهما من الأوراق المالية، والأوراق التجارية، والعلامات والوكالات التجارية وحقوق المِلْكية الفكرية، والتحكيم أو الوساطة في العقود التجارية، وعقود النقل والمنازعات البحرية والجوية، وأيضًا الدعاوى المتعلقة بتعثُّر أو توقُّف مشروع البيع على الخريطة طِبقًا لأحكام المادة (33) من قانون تنظيم القطاع العقاري، الصادر بالقانون رقم (27) لسنة 2017.

إدارة الدعوة	الصغرى التجارية	الكبرى التجارية	الاستئناف الكبرى التجارية	الاستئناف العليا التجارية	التمييز التجارية
(1) دائرة	(3) دوائر	(3) دوائر	(1) دائرة	(2) دائرتان	(2) دائرتان

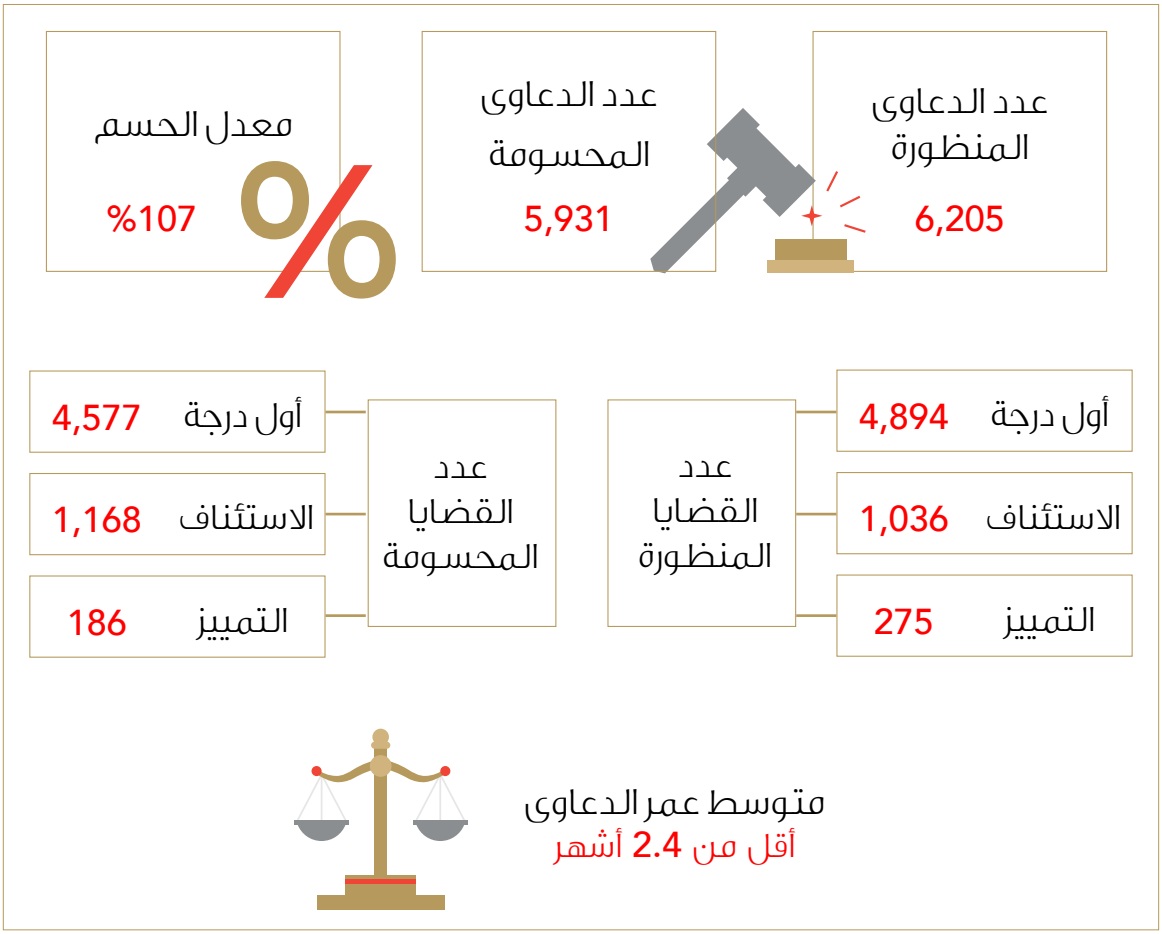
عدد الدعاوى المنظورة
6,205
عدد الدعاوى المحسومة
5,931
معدل الحسم
%107
عدد القضايا المنظورة
أول درجة 4,894
الاستئناف 1,036
التمييز 275
عدد القضايا المحسومة
أول درجة 4,577
الاستئناف 1,168
التمييز 186
متوسط عمر الدعاوى
أقل من 2.4 أشهر

المحاكم الصغرى التجارية:

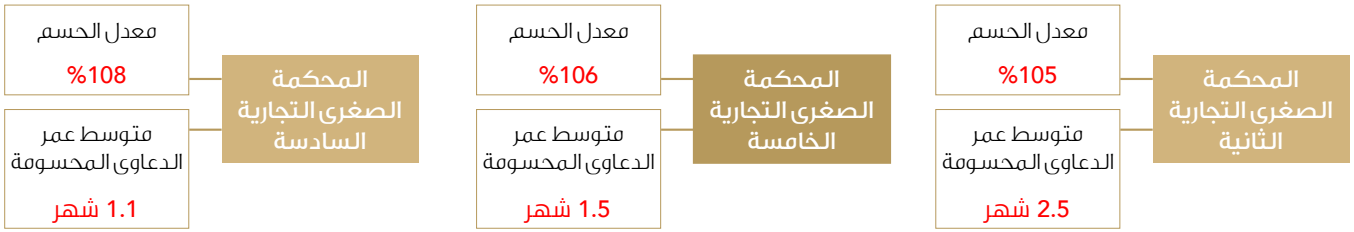

المحاكم الكبرى التجارية:

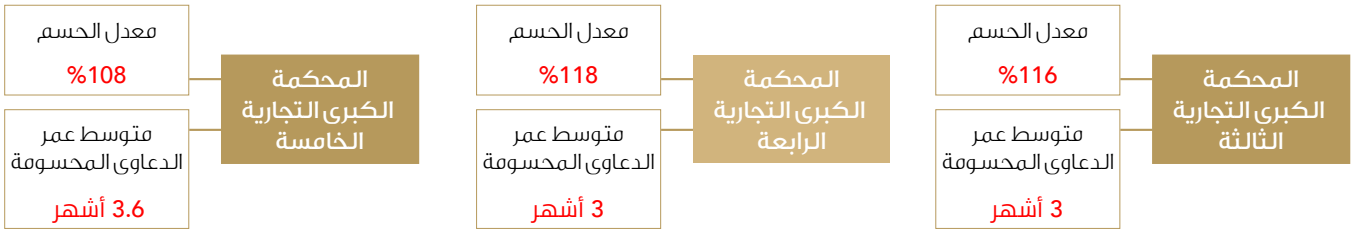

محاكم الاستئناف التجارية:

محاكم التمييز التجارية:

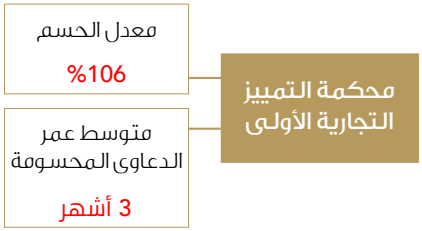

سادسًا: محاكم إعادة تنظيم الشركات والإفلاس:

تسري إجراءات الإفلاس المقرَّرة وَفْقاً لأحكام هذا القانون على المدينين من التجار من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين مما يلي: الشركات التجارية التي أُسِّست في المملكة، بما في ذلك الشركات التي تُنشأ بموجب قانون أو مرسوم، وتكون مملوكة كليًّا أو جزئيًّا للدولة، والتجار من الأشخاص الطبيعيين الذين يزاولون أعمالًا تجارية ويكون مركزهم الرئيس في مملكة البحرين.

الكبرى	الاستئناف	التمييز
(1) دائرة	(1) دائرة	(1) دائرة

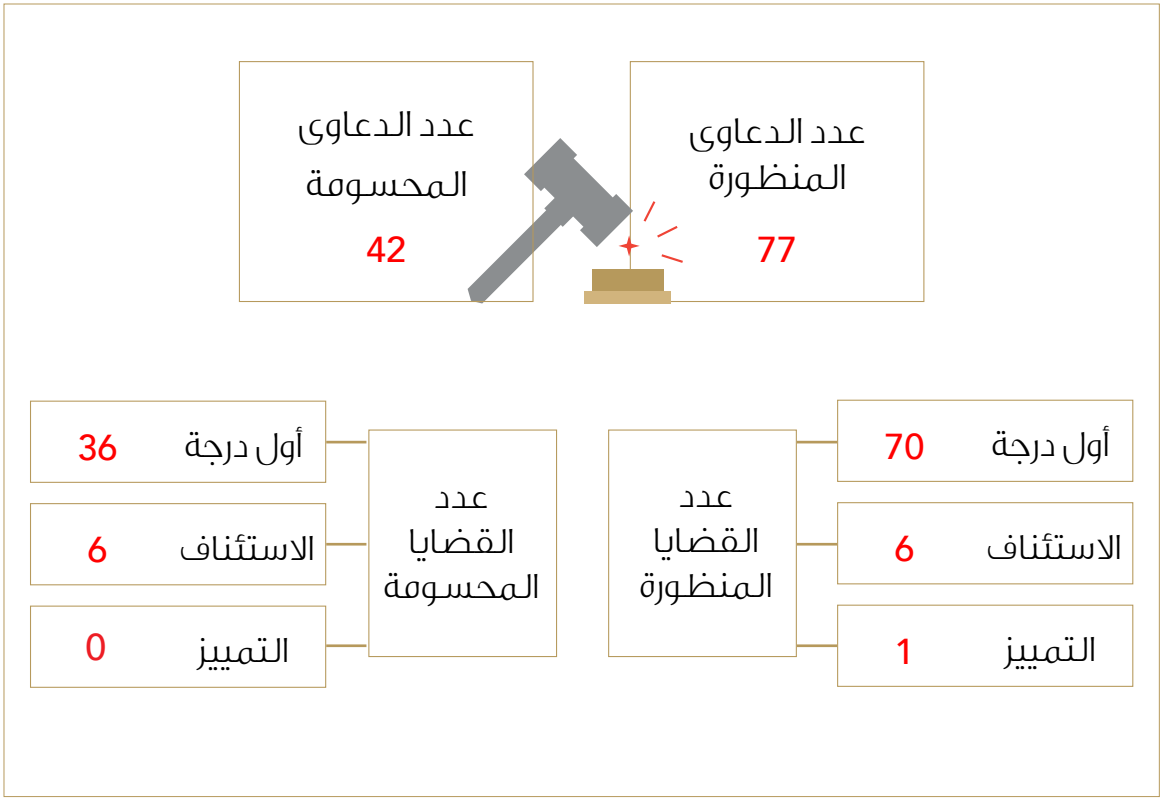
عدد الدعاوى المنظورة
77
عدد الدعاوى المحسومة
42
عدد القضايا المنظورة
أول درجة 70
الاستئناف 6
التمييز 1
عدد القضايا المحسومة
أول درجة 36
الاستئناف 6
التمييز 0

سابعًا: المحاكم الإيجارية:

إلغاء لجنتي المنازعات الإيجارية وَفقًا لقانون إيجار العقارات رقم 13 لسنة 2020 وإنشاء محكمة كبرى مدنية تختص بنظر المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيق قانون إيجار العقارات الصادر بالقانون رقم (27) لسنة 2014، وتعديلاته وسماح الطعن بالتمييز في الأحكام الصادرة وَفقًا له.

الكبرى الإيجارية	الاستئناف العليا الإيجارية	التمييز الإيجارية
(1) دائرة	(2) دائرتان	(2) دائرتان

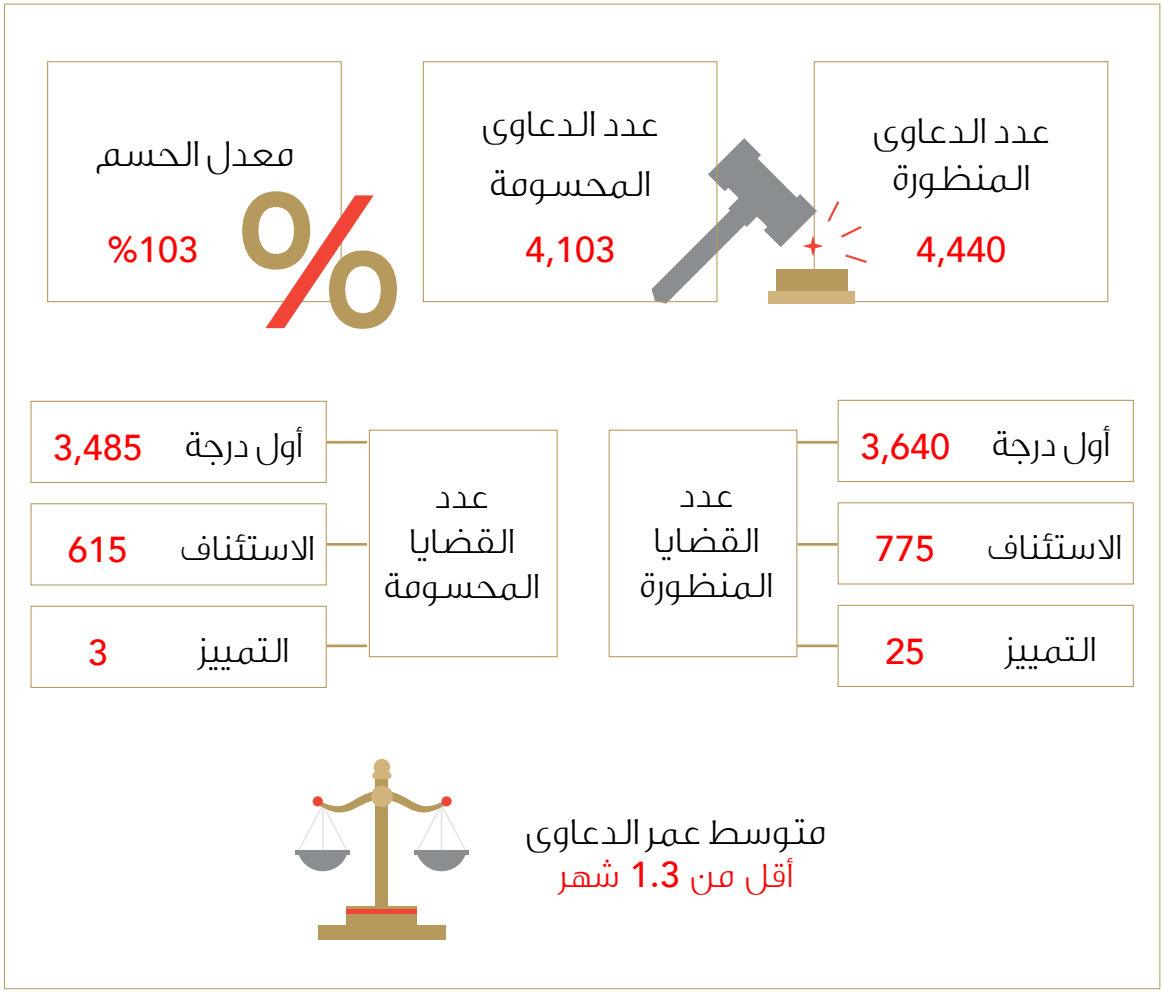
عدد الدعاوى المنظورة
4,440
عدد الدعاوى المحسومة
4,103
معدل الحسم
%103
عدد القضايا المنظورة
أول درجة 3,640
الاستئناف 775
التمييز 25
عدد القضايا المحسومة
أول درجة 3,485
الاستئناف 615
التمييز 3
متوسط عمر الدعاوى
أقل من 1.3 شهر

ثامنًا: المحاكم العمالية:

تختص في الدعاوى المتعلقة بالمنازعات العمالية في القطاع الخاص، باستثناء خدم المنازل، حراس المنازل، المربيات، السائقين، المزارعين، الطباخين ومن في حكمهم.

إدارة الدعوى العمالية	الكبرى العمالية	التمييز العمالية
(3) دوائر	(2) دائرتان	(1) دائرة

عدد الدعاوى المنظورة

4,135

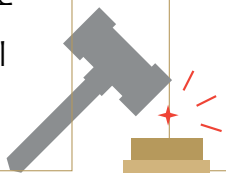

عدد الدعاوى المحسومة

2,972

معدل الحسم

%102

عدد القضايا المنظورة

أول درجة 3,331

التمييز 804

عدد القضايا المحسومة

أول درجة 2,271

التمييز 701

متوسط عمر الدعاوى

أقل من 6.5 أشهر

تاسعاً: المحاكم الإدارية:

تختص بنظر الدعاوى الإدارية بين الأشخاص والوزارات والجهات الحكومية.

الصغرى الإدارية	الكبرى الإدارية	الاستئناف الكبرى الإدارية	الاستئناف العليا الإدارية	التمييز الإدارية
(1) دائرة	(1) دائرة	(1) دائرة	(1) دائرة	(2) دائرتان

عدد الدعاوى المنظورة

1,584

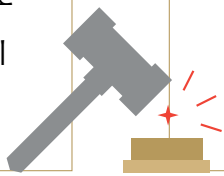

عدد الدعاوى المحسومة

1,263

معدل الحسم

%101

عدد القضايا المنظورة

أول درجة	988
الاستئناف	417
التمييز	179

عدد القضايا المحسومة

أول درجة	760
الاستئناف	381
التمييز	122

متوسط عمر الدعاوى

أقل من 3.4 أشهر

عاشرًا: محاكم التنفيذ:

التنفيذ الشرعية	التنفيذ العمالية	التنفيذ التجارية	التنفيذ العقارية	التنفيذ الإيجارية	التنفيذ المالية
(1) دائرة	(1) دائرة	(1) دائرة	(1) دائرة	(1) دائرة	(3) دوائر

الطلبات الجديدة	القرارات القضائية المتخذة	القرارات القضائية المتخذة خلال يوم واحد
531,661	537,505	%75

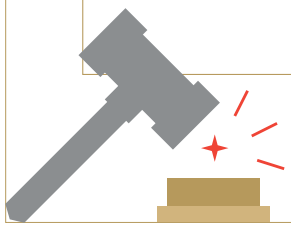

مشروع قضاة المستقبل

أطلق المجلس الأعلى للقضاء مشروع قضاة المستقبل في دورته الثانية عام 2019م بهدف استقطاب الكفاءات القانونية ورفد الجهاز القضائي بقضاة مميزين.

تم إعداد خطة لتدريب قضاة المستقبل وفق رؤية مدروسة وشاملة تهدف إلى إعداد الكوادر القضائية المؤهلة للعمل في المحاكم وتطوير قدراتهم ومهاراتهم العلمية، والعملية وإحاطتهم بأحدث المستجدات القانونية المحلية والدولية. فقد احتوى البرنامج التدريبي على عدد من المواضيع مثل قيم وتقاليد السلطة القضائية، ودور المؤسسات القضائية والعدلية في حماية حقوق الإنسان في ضوء الدستور والقانون، وماهية أسس المحاكمة المنصفة وتطبيقاتها في مرحلتي المحاكمة وما قبلها، وقانون الوساطة. وأيضا ركز البرنامج في المهارات الأساسية في العمل القضائي مثل البحث والتحليل والصياغة القانونية، التحقيق والاستجواب من خلال المحاكمة الصورية. وقد تم تدريب قضاة المستقبل على استخدام النظام الإلكتروني الذي أصبح في عام 2020م أساسيًّا في العمل القضائي.

تم تنفيذ ورش عمل بالتنسيق مع معهد الدراسات القضائية والقانونية والمعاهد المختصة بمجموع 398 ساعة تدريبية. كما تضمن التدريب الأساسي للقضاة الجدد تدريبًا ميدانيًّا في المحاكم وممارسة العمل القضائي مع السادة القضاة بمجموع 363 ساعة تدريبية.

تزامن تدريب قضاة المستقبل مع جائحة كوفيد 19، ولكن حرص المجلس الأعلى للقضاء على الاستمرار في تدريبهم، مع الأخذ في الاعتبار جميع التدابير الاحترازية المعتمدة من قبل الجهات الرسمية في هذا الخصوص. حيث تم توظيف تقنيات وتطبيقات الحوسبة والشبكة المعلوماتية وغيرهما لدعم العملية التدريبية التي تمثلت في تقديم الورش والمحاضرات واللقاءات الافتراضية.

وفي نهاية البرنامج التدريبي الذي استمر ما يقارب عامًا واحدًا وبمجموع 761 ساعة تدريبية، تم إخضاع المتدربين لاختبارات عملية تضمنت إدارة الجلسة، المداولة، صياغة الأحكام. وقد تم تعيين السبعة (5 رجال وامرأتان) من القضاة، الذين اجتازوا معايير الاختيار المعتمدة، بموجب الأمر الملكي السامي رقم (45) لسنة 2020.

الوساطة لتسوية المنازعات

إن أي نزاع يعتبر شكلًا من أشكال السلوك التنافسي بين أطرافه، فجل النزاعات لا ترمي دائما إلى تحقيق مصالح متضاربة ومتناقضة، بل هناك كثيرًا منها يمكن أن يكون لأطرافها أهداف ومصالح متكاملة ومتوافقة يسهل إيجاد حل توافقي لها، لذلك اتجهت الأنظمة إلى إيجاد وسائل أو حلول بديلة لتسوية المنازعات ومن أهمها "الوساطة"، ولمواكبة هذه الأنظمة استحدث المشرع البحريني نظام الوساطة بموجب المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2019 لتسوية المنازعات للاستفادة من مزاياها المتعددة التي تتمثل في تقليل العبء عن عاتق المحاكم وسرعة الفصل في النزاعات، بالإضافة إلى انخفاض تكاليفها والمرونة والسرية في إجراءاتها، وقد نص قانون الوساطة لتسوية المنازعات على سريانه على الوساطة الدولية أو المحلية في المنازعات المدنية والتجارية، وكذلك في المسائل الشرعية والجنائية.

وتنفيذًا للقانون صدرت عدة قرارات تنفيذية تنظم إجراءات الوساطة بما فيها الوساطة في المسائل الجنائية، وإعداد جدول للوسطاء بمكتب المسجل العام قيدت فيه أسماء الوسطاء المعتمدين للوساطة في المسائل المدنية والتجارية والجنائية، كما عقد عدد من البرامج والدورات التدريبية المتعلقة بالوساطة للكادرَيْنِ القضائي والإداري وللمحامين أيضًا.

تشريعات 2020

- قانون رقم (7) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002.
- قانون رقم (13) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون إيجار العقارات الصادر بالقانون رقم (27) لسنة 2014.
- لائحة الإجراءات الخاصة بالدعاوى التجارية الصادرة بالقرار رقم (30) لسنة 2020.
- لائحة الإجراءات الخاصة بدعاوى المطالبات الصغيرة الصادرة بالقرار رقم (35) لسنة 2020.
- القرار رقم (41) لسنة 2020 بشأن الإجراءات الخاصة بدعاوى الفواتير.
- لائحة الإجراءات الخاصة بالدعاوى المدنية الصادرة بالقرار رقم (42) لسنة 2020.
- القرار رقم (45) لسنة 2020 بشأن الإجراءات الخاصة بالدعاوى العمالية واستخدام الوسائل الإلكترونية فيها.
- القرار رقم (46) لسنة 2020 بشأن استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراءات الطَّعن بالاستئناف وبالتمييز.
- القرار رقم (47) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (11) لسنة 2015 بشأن نظام عمل لجنة المنازعات الإيجارية والإجراءات الخاصة بعرْض النزاع عليها، ووسائل الإخطار بقراراتها.

محكمة التمييز ترسي مبادئ مهمة
في شأن نظام إدارة الدعوى المدنية والتجارية

استحدث المشرع البحريني نظام إدارة الدعوى المدنية والتجارية بموجب المادة (7 مكررا) المضافة بالقانون رقم (18) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1971، فصدرت عدة قرارات تنفيذية عن وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء بتنظيم إجراءات إدارة الدعوى.

وقد أرست محكمة التمييز مبادئ مهمة في شأن تطبيق نظام إدارة الدعوى حيث قررت: "أنه لما كان المشرع قد استحدث بنص المادة 7 مكررًا المضافة بالقانون رقم (18) لسنة 2018بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية نظامًا جديدًا لإدارة الدعاوى التي يصدر بتحديدها قرار عن الوزير المعني بشئون العدل بإنشاء مكتب إدارة الدعوى بتشكيل قضائي يتولى تحضير الدعاوى وتهيئتها للمرافعة في أجل محدد قبل إحالتها إلى المحكمة المختصة وفقًا للائحة إقرارات خاصة صدر بها قرار وزير العدل، وكانت تلك المادة في فقرتيها (هـ ، و) لا تجيز لأي من خصوم تلك الدعاوى أن يتقدم إلى المحكمة المختصة بعد انتهاء إدارتها بأي طلب أو دفع غير متعلق بالنظام العام أو دفاع لم يسبق تقديمه في مرحلة إدارة الدعوى أو أدلة جديدة أو طلب إجراءات من إجراءات الإثبات إلا إذا كان لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد الآجال المحددة بجدول المواعيد، أو إذا نص أي قانون آخر على جواز تقديمه في أية حالة تكون عليها الدعوى، أو إذا تبين للمحكمة المختصة أنه لم يعلن إعلانًا صحيحًا خلال مرحلة إدارة الدعوى، وكان مؤدى هذا النص في تنظيمه لقاعدة الطلبات والدفوع وأوجه الدفاع والأدلة على نحو محدد في اطار إدارة الدعوى خلال الآجال المحددة فلا يجوز الخروج عليها، أو مخالفتها، التزامًا بمقتضيات الصالح العام في إدارة مرفق

العدالة بالنسبة لتلك الدعاوى بما تعد معه من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام إلى تلك يجوز لمحكمة التمييز إثارتها والأخذ بها من تلقاء نفسها إعمالًا لنص المادة 12/3 من قانون محكمة التمييز". (الطعن رقم 100 لسنة 2020 وفي ذات المعنى الطعن رقم 1889 لسنة 2019).

كما قررت محكمة التمييز أن ما جاء بالمادة (7 مكررا) من قانون المرافعات ما كان إلا تنظيمًا تشريعيًّا للحق في التقاضي حيث قالت: "إن الأصل في سلطة المشرع في موضوع تنظيم الحقوق - ومن بينها حق التقاضي -أنها سلطة تقديرية جوهرها المفاضلة التي يجريها بين البدائل المختلفة التي تتصل بالموضوع محل التنظيم، لاختيار أنسبها لفحواه، وأحراها بتحقيق الأغراض التي يتوخاها، وأكفلها للوفاء بأكثر المصالح وزنًا. وليس ثمة قيد على مباشرة المشرع لسلطته هذه، إلا أن يكون الدستور قد فرض في شأن ممارستها ضوابط محددة تعتبر تخومًا لها ينبغي التزامها. وكان النص في المادة (7) مكررا من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم 18 لسنة 2018 في الفقرة (ه) على أنه (لا يجوز لأي من خصوم الدعوى الخاضعة للإدارة أن يتقدم إلى المحكمة المختصة بعد انتهاء إدارتها، بأي طلب أو دفع أو دفاع لم يسبق تقديمه في مرحلة إدارة الدعوى، وخلال الآجال المحددة لذلك بجدول المواعيد، إلا إذا كان الدفع متعلقا بالنظام العام، أو إذا كان تقديم الطلب أو الدفع أو الدفاع لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد الآجال المحددة لذلك بجدول المواعيد، أو إذا نص أي قانون آخر على جواز تقديم ذلك الطلب أو الدفع أو الدفاع في أية حالة تكون عليها الدعوى، أو إذا تبين للمحكمة المختصة أنه لم يعلن إعلانًا صحيحًا خلال مرحلة إدارة الدعوى. وكان النص في الفقرة (و) على أنه (لا يجوز لأيٍّ من خصوم الدعوى الخاضعة للإدارة طبقًا لأحكام هذه المادة، تقديم أي أدلة جديدة أو طلب إجراء من إجراءات الإثبات أمام المحكمة المختصَّة بعد انتهاء إدارتها، إلا إذا تبيَّن لها أن الخصم لم يقدِّم الدليل أو طلب الإجراء في مرحلة إدارة الدعوى خلال الأجل المحدَّد لذلك بجدول المواعيد لأسباب خارجة عن إرادته، أو كان تقديم ذلك الدليل أو طلب الإجراء لمواجهة ظروف طرأت أو تبيَّنت بعد الآجال المحدَّدة لذلك بجدول

المواعيد، أو إذا نصَّ أيُّ قانون آخر على جواز تقديم ذلك الطلب أو الدليل في أي حالة تكون عليها الدعوى). وحيث إن الدستور ينص في المادة (20/و) على أن "حق التقاضي مكفول وفقًا للقانون."، وفي المادة 31 منه على أنه "لا يكون تنظيم الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون، أو بناءً عليه. ولا يجوز أن ينال التنظيم أو التحديد من جوهر الحق أو الحرية". إذ كان ذلك، وكان الأصل في سلطة المشرع في موضوع تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيدها الدستور بضوابط معينة تعتبر حدًّا لها يحول دون إطلاقها، وكان قضاء المحكمة الدستورية قد جرى على أنه ليس ثمة تناقض بين حق التقاضي كحق دستوري أصيل، وبين تنظيمه تشريعيًّا بشرط ألا يتخذ المشرع هذا التنظيم وسيلة إلى حظر هذا الحق أو إهداره، وكان النص المطعون فيه لا ينال من ولاية القضاء، ولا يعزل المحاكم عن نظر منازعات معينة مما تختص به، بل يقتصر على ترتيب إجراءات الدعوى، وتنظيمها قبل رفعها إلى المحكمة المختصة، بغية تحضيرها بواقعاتها وعناصرها كافة، لتحقيق الغاية التي ابتغاها المشرع من النص، وهي على هذا النحو لا تعدو تنظيمًا لحق التقاضي المنصوص عليه بالدستور طبقًا لأسس منتظمة ومنضبطة، متاحة للكافة بغير تمييز، ولا تشكل حاجزًا يحول بين المتقاضي وبين قاضيه الطبيعي، ولا تتعارض مع أحكام الدستور من أوجه أخرى -يتسع نطاق الطعن بعدم الدستورية لبحثها- وليس ذلك إلا تنظيمًا تشريعيًّا للحق في التقاضي، لا مخالفة فيه لنص المادة 20/و من الدستور). (الطعن رقم 143 لسنة 2020).

الجدير بالذكر أنه ترتبت على نظام إدارة الدعوى المدنية والتجارية منذ استحداثه عام 2018م

نتائج إيجابية من ناحية تسهيل إجراءات التقاضي، وتقصير أمده، وبما يسهم في الحفاظ على مصالح المتقاضين ومصلحة المجتمع.

نتائج أعمال التفتيش والإشراف القضائيين

يرتكز نظام عمل جديد للتفتيش القضائي حول معايير أداء القضاة والمهارات المطلوب توافرها في القاضي التي على أساسها يتم تقييمه.

تتضمن مؤشرات الأداء الكمي خلال العام القضائي عدد القضايا المتداولة أمام القاضي، التي حسمت عن طريق قياس معدل عمر القضية، ومتوسط عدد الجلسات والاستئنافات.

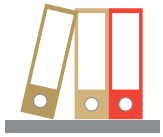

85 عدد تقارير إدارة التفتيش القضائي بشأن الشكاوى الواردة

354 تقارير إدارة الإشراف القضائي بشأن الشكاوى الواردة

إحصائية التدريب القضائي

البرامج التدريبية وعددها

البرامج التدريبية المدنية	
عدد البرامج التدريبية المدنية	
عدد البرامج التدريبية	عدد ساعات التدريب القضائي
19	1315
عدد البرامج التدريبية الجنائية	
عدد البرامج التدريبية	عدد ساعات التدريب القضائي
12	446
عدد البرامج التدريبية الشرعية	
عدد البرامج التدريبية	عدد ساعات التدريب القضائي
13	674
عدد البرامج التدريبية الشرعية	
عدد البرامج التدريبية	عدد ساعات التدريب القضائي
16	1980
المجموع	
60	4415

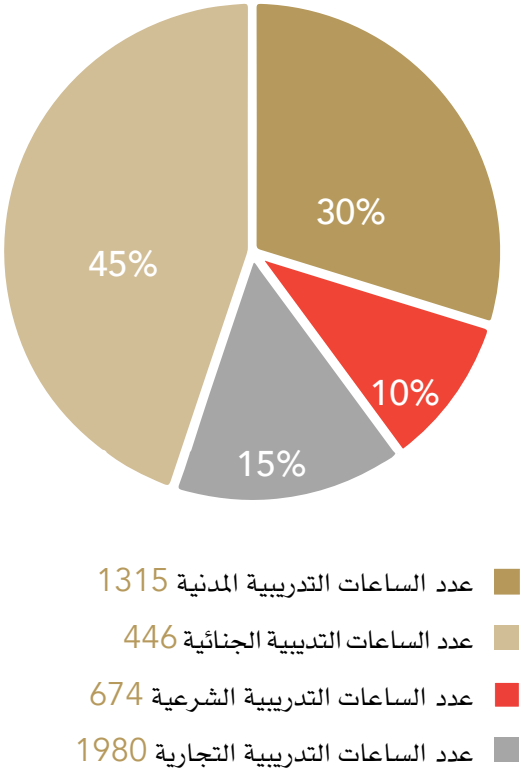

مكتب خدمات المتقاضين

قوم مكتب خدمات المتقاضين بتقديم المساعدة القانونية وبيان الإجراءات القضائية اللازمة للمراجعين، والمساهمة في تسهيل الإجراءات القضائية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي والأجانب، والتنسيق والمتابعة مع الموظف المختص أو الجهة المختصة من أجل إتمام الإجراءات القضائية اللازمة، وتلقي المقترحات والملاحظات، ومساعدة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة على إنجاز وتسهيل معاملاتهم، ومساعدة المراجعين على استخدام الخدمات الإلكترونية عن طريق جهاز الخدمة الذاتية.

أولاً: تقديم الخدمة بواسطة

مكتب المتقاضين	الخط الساخن
4705	762

ثانياً: خدمات الإجراءات القانونية

الدعاوى المدنية	الدعاوى التجارية	المنازعات الإيجارية	محاكم التنفيذ	الدعاوى الجنائية	الدعاوى الشرعية	الدعاوى العمالية	المجموع
2,528	10	113	587	113	124	83	3,558

ثالثاً: خدمات الإرشاد والتوجيه

البحث عن المحاكم والأقسام	موقع تقديم شكوى	الاستعلام عن المحكمة او الموعد	خدمات متنوعة	المجموع
1,060	9	611	174	1,854

استضافت جامعة البحرين معالي المستشار عبدالله بن حسن البوعينين - نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء - رئيس محكمة التمييز - في ملتقى (الأبعاد القانونية والموضوعية لجائحة كورونا (كوفيد- 19).

اجتماع معالي المستشار عبدالله بن حسن البوعينين - نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء - رئيس محكمة التمييز - ومعالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، والنائب العام الدكتور علي بن فضل البوعينين، وجمعية المحامين البحرينية، لبحث الإجراءات التنظيمية الاحترازية في المرافق القضائية والعدلية ضمن التدابير الوقائية المتخذة لمكافحة فيروس كورونا.

شارك معالي المستشار عبدالله بن حسن البوعينين – نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء – رئيس محكمة التمييز – في ورشة عمل عقدتها النيابة العامة بالتعاون مع معهد الدراسات القضائية والقانونية عبر الاتصال المرئي بعنوان ((دور الوساطة في حل المسائل الجنائية)).

ألقى المستشار عبدالله بن حسن البوعينين – نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء – رئيس محكمة التمييز – محاضرة للدارسين بالكلية الملكية للقيادة والأركان والدفاع الوطني.

تدشين خدمة رفع الدعاوى المدنية والتجارية بجميع أنواعها ودرجاتها إلكترونيًّا بشكل كامل بمشاركة معالي وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، والرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

استقبل معالي المستشار عبدالله بن حسن البوعينين –نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء – رئيس محكمة التمييز – مدير عام شركة هواوي السيد ايريك لي، والدكتور جاسم حاجي– خبير وباحث تكنولوجي – رئيس جميعة الذكاء الاصطناعي.

عقد معهد الدراسات القضائية والقانونية ندوة حول التحول الرقمي بحضور معالي المستشار عبدالله بن حسن البوعينين – نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء – رئيس محكمة التمييز – ومعالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة – وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، والنائب العام الدكتور علي بن فضل البوعينين، وسعادة السيد رشيد المعراج محافظ مصرف البحرين المركزي، وعدد من أعضاء السلطة القضائية، ومسئولين في وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، والنيابة العامة، ومصرف البحرين المركزي.

استقبل معالي المستشار عبدالله بن حسن البوعينين – نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء – رئيس محكمة التمييز – السيد سمير عبد الله ناس – رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين وعددًا من أعضاء مجلس إدارة الغرفة ورؤساء اللجان.

معالي المستشار عبدالله بن حسن البوعينين – نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء – رئيس محكمة التمييز – يبحث مع جمعية المحامين مقترحات التطوير في المجال القضائي.

شارك معالي المستشار عبدالله بن حسن البوعينين – نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء – رئيس محكمة التمييز – في الاجتماع السادس لرؤساء المحاكم العليا والتمييز لدول الخليج العربية.

شارك معالي المستشار عبدالله بن حسن البوعينين – نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء–رئيس محكمة التمييز – في اللقاء الدوري الخامس لرؤساء المحاكم العليا والتمييز بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد بمقر المحكمة العليا في سلطنة عمان.

زيارة سعادة القاضي محمد حسن البوعينين – رئيس الإشراف القضائي وكيل محكمة التمييز، وسعادة القاضي علي أحمد الكعبي –الأمين العام للمجلس

عضوات السلطة القضائية بالمجلس الأعلى للقضاء يلتقين القاضي ريتشل كارب من المملكة المتحدة، بهدف تبادل الخبرات والتواصل والتعاون بين القضاء البحريني والقضاء البريطاني.

حضور السادة القضاة حلقات نقاشية بعنوان (تقييم الأداء القضائي) مع الخبير البريطاني بيتر ريسك.

www.sjc.bh
sjc-pr@sjc.bh
+973 1711 5555
sjc_bh